

البحث الرابع

أصوات منسية ونصوص نسائية: وثائق النساء في ولاية السويق



بقلم

د. ناصر بن سيف السعدي

أستاذ مساعد بكرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج، جامعة نزوى

أ. زهرة بنت سيف العبرية

مساعد باحث بكرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج، جامعة نزوى



المقدمة

لا تزال مجالات معينة تهيمن على البحث التاريخي في عُمان، في حين تغيب مجالات مهمة عن أقلام الدارسين والباحثين، ومن بينها على سبيل المثال تاريخ المرأة. وحيث كشفت حركة نشر الوثائق وفتح العديد من الخزائن في السنوات الأخيرة عن وجود كم هائل من النصوص التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل بنية البحث التاريخي في عُمان، وتنوع مجالات اهتمامه ودراسته.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على وثائق فئة اجتماعية تكاد تكون غائبة عن صفحات الكتابة التاريخية بشقيها التقليدي والأكاديمي، إضافة إلى ذلك، تسعى الورقة إلى إبراز الإمكانيات التي توفرها الوثائق النسائية لكتابة تاريخ المرأة. واعتمد هذا المقال على عينة وثائقية بلغت حوالي تسعون وثيقة وتقييدا وإشارة وردت عن المرأة في موسوعة «التاريخ السياسي والعلمي للسويق والمصنعة» لمؤلفه فهد بن علي السعدي.

ولكن قبل الدخول في دراسة وتحليل الوثائق النسائية، ستقدم الدراسة مقدمة من مبحثين نعتبرهما مهمين لفهم غياب تاريخ المرأة، أولا: العوامل الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى غياب تاريخ المرأة وتسجيل دورها في شتى المجالات. ثانيا: سنتعرض بإيجاز لأهم الكتابات التي اعتنت بتاريخ المرأة.

أولا: العوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة في كتابة تاريخ المرأة

في عام ٢٠٢١م جمعنا حوالي (١٥٥) أطروحة ماجستير ودكتوراه منجزة في أقسام التاريخ بالجامعات والمراكز الأكاديمية في داخل عُمان وخارجها، ولكن ليس من بين تلك العينة أطروحة واحدة تتحدث عن تاريخ المرأة في عُمان، ولا دورها الاجتماعي والثقافي والسياسي. وهذا العزوف عن تناول

تاريخ النساء في عُمان ما هو إلا امتداد لثقافة متجذرة في ذهن المؤرخ العُماني، إذ إن المؤرخ ابن رزيق عندما أشار إلى دور بعض نساء السلاطين امتنع عن ذكر أسمائهن، حيث قال: «ما أردت ذكرهن للزوم الأدب»^(١). وهذه الثقافة التي دفعت بالمؤرخ ابن رزيق إلى إخفاء أسماء نساء السلاطين وعدم ذكرهن ليست حالة فردية، بل قد تكون ثقافة سائدة بين شريحة واسعة، وليس المسؤول عنها المؤرخ فقط. وإن مناقشة هذه الثقافة يحتاج إلى فضاء أوسع من الفضاء المتاح في هذه العجالة، ولكن ما يهمنا الآن هو الطريقة التي تعامل بها التوثيق والتدوين مع تاريخ المرأة العُمانية.

ويعتبر اسم الفرد هو جزءاً من هويته، سواء كان امرأة أو رجلاً، والتدوين التاريخي العُماني يميل إلى إخفاء اسم المرأة عند الإشارة إلى دورها في بعض الأحداث التاريخية. ويمكن اعتبار هذا الإهمال مظهراً من مظاهر غياب تاريخ المرأة العُمانية. ويلاحظ المتتبع لهذه القضية أن هناك تناقضاً في تعامل المؤرخ مع اسم المرأة وتاريخها. وبينما يحرص المؤرخون العُمانيون على إثبات أسماء نساء النبي والصحابيات وغيرهن من النساء في التاريخ العربي والإسلامي، فإنهم يتجاهلون نساء مجتمعهم. وهناك نصوص كثيرة اختفت فيها أسماء النساء، وقد حرمننا ذلك من معرفة أسمائهن، ونادراً ما يذكر اسم المرأة، ويتم استبداله بالصيغ التالية: بنت فلان، وأم فلان، وزوجة فلان.

إن غياب اسم المرأة نجد له صدى حتى في أقدم المدونات العُمانية، ففي كتاب بيان الشرع العديد من عقود الزواج، وصكوك البيع، يغيب عنها اسم المرأة، منها على سبيل المثال: «أشهدنا أن عليه لأم القاسم بنت محمد»^(٢).

(١) ابن رزيق، حميد بن محمد، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد موسى عبد الله، (وزارة التراث والثقافة - سابقاً -، مسقط، ٢٠١١م)، ص ٣٤١.

(٢) الشقصي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين بلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقاً -، مسقط، بدون تاريخ)، ج ١٩، ص ٤٢.

و«أشهدنا محمد بن حكيم... أنه قد تزوج أم هاشم بنت إبراهيم بن مكرم»^(١).
و«أشهدنا تميم بن محمد أن زوجته أم خالد بنت علي، وكيلته في حياته،
ووصيته بعد وفاته»^(٢).

وقد يقال إن مثل هذه النماذج لا تعكس بالضرورة حالة ثقافية وذهنية
سائدة في المجتمع العُماني، بل من المرجح أن تكون ممارسات وسلوكيات
خالية من أي تحيز ضد اسم المرأة. ومع ذلك، فالنصوص والوثائق التي يغيب
منها اسم المرأة كافية للإقرار بوجود هذه الثقافة وترسخها لدى شريحة واسعة
من المجتمع. وهذا جواب من أبي الحواري إلى من كتب إليه، اختفى فيه ذكر
المرأة، والجواب عبارة عن إقرار بالدين، ومما جاء فيه: «قد وصل كتابك
وتذكر فيه وصية تميم بن محمد أن عليه لزوجه أم خالد بنت علي ستين نخلة
بأرضها وشرب البلد صداق لها عليها»^(٣).

وحتى مشاهير النساء تختفي اسمائهن، فالشيخة عائشة بنت راشد
الريامية، وهي من عالمات القرن ١٢هـ/١٨م، لا يظهر اسمها في الكثير من
نصوص المسائل والجوابات إلا بالصيغة التالية: «العالمة الفقيهة بنت خصيب
من النساء، وقد تولوها الأئمة والعلماء والأصفياء»^(٤). «مسألة: عن الشيخة
بنت راشد»^(٥). أما في كتاب «الجامع الكبير» فقد جاء ذكرها بالصيغة التالية

(١) نفسه، ج ١٥، ص ٩٤.

(٢) نفسه، ج ١٩، ص ٤٣.

(٣) الحواري، محمد، جامع أبي الحواري، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، ١٩٨٥م)،
ج ٤، ص ١٧٢.

(٤) العبري، خميس بن راشد، شفاء القلوب من داء الكروب، (مكب المستشار الخاص للشؤون
الدينية والتاريخية، مسقط، ٢٠١٣م)، ج ٢، ص ٨٧.

(٥) الصائغي، جمعة بن علي، جامع الجواهر، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط،
١٩٨٦م)، ج ٧، ص ٣٣١.

«قالت الشيخة بنت راشد..»^(١). و«وقد شافهت فيها الشيخة بنت راشد والشيخ حبيب بن سالم فأجازوا ذلك وأبا ذلك الصبحي»^(٢).

وعندما يسجل المؤرخ أحداث الصراع السياسي والعسكري، يضطر إلى الإشارة إلى دور بعض النساء أو التطرق إلى علاقات بعض الفاعلين السياسيين مع النساء، لكنه لا يشير إلى الاسم. ومن أجل معرفة اسم «بنت الإمام سيف أخت الإمام سلطان الراحل»، وزوجة الإمام مهنا بن سلطان اليعربي علينا أن ننقب في بعض الوثائق والنصوص، فالمدونات التاريخية لم تذكرها^(٣). وكذا الحال مع ابنة الإمام سيف التي أرادت أن تكون الإمامة للمهنا بن سلطان، اختفى اسمها، ولم يذكر في كتاب كشف الغمة ولا كل الكتب التي نقلت منه، إذا جاء ما نصه: «وأراد أهل العلم وبنت الإمام سيف أن تكون الإمامة لأخيه الكبير المهنا بن سلطان»^(٤). وظل اسم بنت الإمام سيف غائبا حتى عند الإشارة إلى وفاتها، حيث جاء: «ولما ماتت بنت سيف بن سلطان، وورثها أولادها وزوجها المهنا...»^(٥).

وعلى أن نبذل الجهد لمعرفة اسم بنت ناصر بن محمد الغافري أخت حميد بن ناصر، وزوجة السيد سلطان بن الإمام أحمد^(٦). ويكاد يكون من

(١) الصبحي، سعيد بن بشير، الجامع الكبير، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط، ١٩٨٦م)، ج ١، ص ٢٥٧، ٢٩٩.

(٢) نفسه، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٣) السيابي، سالم بن حمود، عُمان عبر التاريخ، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا - مسقط، ٢٠٠١م)، ج ٤، ص ٢٣.

(٤) ابن رزيق، حميد بن محمد، الصحيفة القحطانية، تحقيق محمود بن مبارك السليمي وآخرون، (وزارة التراث والثقافة - سابقا -، مسقط، ٢٠٠٩م)، ج ٥، ص ٢٥٥.

(٥) نفسه، ج ٥، ص ٢٤٨.

(٦) السيابي، عُمان عبر التاريخ، ج ٤، ص ٢٤٥.



المستحيل معرفة والدة محمد بن محمد بن جيفر الذي كان احد الفاعلين السياسيين في القرن السابع عشر الميلادي، لأن المؤرخ اكتفى بالإشارة إلى أن والدته هي «بنت عمير بن عامر»^(١). وامتنع المؤرخ ابن رزيق عن ذكر أسماء نساء السلاطين اللواتي كان لهن دوراً في المشهد السياسي والاجتماعي، واكتفى بذكرهن مجهولات الاسم وبالصيغ التالية: «أخته بنت الإمام... وعلمت السيدة بنت الإمام»^(٢).

وحتى تلك التقييدات التي تؤرخ لوفيات بعض النساء نجد أن الأسماء غائبة، ومن ذلك تقييد لوفاة ابنة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، ولم يشر التقييد إلى الاسم، إذ جاء: «توفيت السيدة بنت الإمام ناصر بن مرشد ليلة الأحد سبعة وعشرين من شهر شوال سنة ثلاث سنين ومائة الف سنة للهجرة». وتقييد آخر: «توفيت السيدة بنت إمام المسلمين سيف بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربي»^(٣). وغيرها من الأمثلة التي يضيق بها هذا المقام.

يستبطن إخفاء اسم المرأة ثقافة اجتماعية سائدة، وهذه الثقافة ترى في اسم المرأة عيب، وبالتالي تحرم المرأة من أبسط حقوقها. وأما عندما يتم ذكرها في الوثائق الرسمية وصكوك البيع، فهذا لا يعني التخلي عن هذه الثقافة، بل قد تكون لاعتبارات أخرى، تتمثل في حفظ الحقوق، كما أن الصكوك لا يتم تداولها إلا ضمن إطار اجتماعي ضيق. وهذه الثقافة وأن تلاشت مع الزمن، إلا أنها تمظهرت وتمثلت في جوانب أخرى، وتحديدًا على مستوى كتابة تاريخ المرأة قديماً. بينما في العصر الحديث وتحديدًا بعد عام ١٩٧٠م بدأت الكتابة التاريخية تلتفت إلى سير النساء وأخبارهن.

(١) نفسه، ج ٣، ص ١٤٨.

(٢) ابن رزيق، الفتح المبين، صفحات متعددة.

(٣) البطاشي، إتحاف الأعيان، ج ٣، ص ١٦٣.

ثانياً: ما كتب في تاريخ النساء

أهملت الكتابة التاريخية العُمانية تاريخ المرأة لقرون عديدة وحتى في القرن العشرين لا يوجد نص يظهر دور المرأة يمكن الإشارة إليه بالبنان، ورغم التحسن الذي طرأ في العقود الأخيرة، إلا أنه لا يزال هنالك ضعف ظاهر في مجال كتابة تاريخ المرأة. لذلك سنعرض في هذا المبحث نماذج من الكتابات التي تناولت تاريخ المرأة في عُمان.

ومن أوائل الكتاب الذين أفردوا رسائل خاصة لتوثيق دور النساء هو علي بن سالم بن ناصر الحجري (١٩١٤/١٩١٧ - ١٩٩٩م) الذي كتب رسالة بعنوان «رسالة الأمهات الصالحات» انتهى من تأليفها عام ١٣٩٧هـ، وترجم فيها لنحو ثلاثين امرأة، ومع أنه اقتصر على نساء ولاية بديّة، إلا أن الرسالة تعتبر فريدة في بابها، وتعتبر بادرة مهمة لتوثيق وتدوين سير وأخبار النساء^(١). ومن المؤلفات التي حاولت الاهتمام بتاريخ المرأة العُمانية مبكراً كتاب «عُمانيات في التاريخ أدب، زهد، سياسة» لمؤلفه خليفة بن عثمان البلوشي، إلا أننا لم نتمكن من الاطلاع على هذا الكتاب، ولكن وجدنا إشارة إليه أنه نشر في عام ١٩٩٣م. أما المؤرخ سيف بن حمود البطاشي فقد حرص على عدم إغفال ذكر أسماء النساء، عندما أرخ لإمامة أحمد بن سعيد، بل سعى إلى التنقيب عن اسمائهن من خلال الوثائق والكتب، وأشار إلى العديد منهن، مثل «أم الإمام سلطان بن مرشد شيخة بنت الإمام سيف بن سلطان، وموزة بنت الإمام أحمد بن سعيد، وعفراء بنت الإمام

(١) للمزيد حول رسالة الأمهات الصالحات، ينظر: الحجري، علي بن ناصر، رسائل الشيخ الحبّاسي، تحقيق إبراهيم بن سعيد وأحمد الحجري، (النادي الثقافي، مسقط، ٢٠٢٢م)، ص ٦٨ - ١١٤.

أحمد، وجوخة بنت محمد بن الإمام أحمد^(١). أما كتاب إتحاف الأعيان فقد ترجم لامرأتين: الشيخة عائشة بنت راشد الريامية، وفرحا بنت محمد بن علي^(٢). ولعل أوسع المؤلفات والأكثر شمولية في ذكر وتوثيق سير وأخبار النساء هو «معجم النساء العُمانيات دليل تاريخي إلى تراجم أشهر النساء» لسُلطان بن مبارك الشيباني، صدرت الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤م، وتضمن الكتاب ترجمة لحوالي (١٢٩) امرأة عُمانية وغير عُمانية^(٣). وهناك كتاب آخر هو «نساء نزوانيات» لمحمد بن عبد الله السيفي، ويتضمن هذا الكتاب ترجمة لحوالي (٦٠) امرأة من ولاية نزوى، وصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ٢٠٠٦م^(٤).

واعتنت الدراسات والمؤلفات التي تناولت تراجم العلماء أو تلك التي تبحث في تاريخ المدن والقرى العُمانية بتراجم النساء وأخبارهن، منها على سبيل المثال: «معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية، قسم المشرق» لفهد بن علي السعدي. وكتاب «السلوى في تاريخ نزوى» لمحمد بن عبد الله السيفي. و«التاريخ السياسي والعلمي للسويق والمصنعة» لفهد بن علي السعدي. و«تاريخ نيابة الحوقين» لبدر بن سيف الراجحي. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت العديد من الندوات حول دور المرأة، منها «قراءات في فكر الشيخة عائشة الريامية»^(٥)، وندوة «الحضور التاريخي للمرأة في عُمان»^(٦).

(١) البطاشي، سيف بن حمود، الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام أحمد بن سعيد، (بدون دار نشر، ط ٢، ٢٠١٤م)، ص ٩٥، ٣٥٩، ٣٩١، ٣٩٣.

(٢) البطاشي، إتحاف الأعيان، ج ٣، ص ٣٤٣، ٤١٩.

(٣) الشيباني، سلطان بن مبارك، معجم النساء العُمانيات دليل تاريخي إلى تراجم أشهر النساء، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ٢٠٠٤م.

(٤) السيفي، محمد بن عبد الله، نساء نزوانيات، (بدون دار نشر، ط ٢، ٢٠١٧م).

(٥) أقامها المنتدى الأدبي بالتعاون مع مكتبة الندوة العامة ببهلا، ٢٠١٤م.

(٦) أقامها النادي الثقافي بالتعاون مع كلية الأدب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان، ٢٠٢٢م.

وندوة «الوقف النسائي: لآفاق التطوير والاستدامة»^(١). كما أن هناك العديد من المقالات الصحفية التي تناولت الدور التاريخي للمرأة العُمانية. وتشير هذه المحاولات إلى وجود اتجاه يميل إلى الاهتمام بالتدوين والبحث في دور المرأة العُمانية، ومع ذلك، وعلى حد علمنا حتى الآن، لا توجد أطروحة أكاديمية توثق دور المرأة العُمانية من منظور تاريخي في قسم التاريخ بجامعة السلطان قابوس، بالرغم من أن عمر برنامج الماجستير والدكتوراه أكثر من ١٩ سنة. إضافة إلى ذلك، فإن كافة المحاولات التي اتجهت إلى تدوين تاريخ المرأة قام بها باحثون ذكور، في حين أن هناك إجماع واضح من جانب الباحثات الإناث عن كتابة تاريخهن.

ثالثاً: الوثائق النسائية: قراءة تحليلية

تعتبر الوثائق النسائية بكل أشكالها سواء الرسائل والتقيدات والصكوك والوصايا مصدراً لكتابة تاريخ المرأة في عُمان، إلا أن هذه الوثائق تظل أحادية الجانب، ولا تقدم صورة شاملة وواقية عن دور المرأة في الشأن التاريخي، حيث إن معظم الوثائق التي استند إليها هذا المقال تغلب عليها الطبيعة الاقتصادية والمعاملات المالية والتجارية، مثل: وثائق البيع والإقرار والدين وإحالة الحقوق والرهن، وحتى الوثائق التي تبدو بعيدة عن المعاملات المالية إلا أنها مرتبطة بعلاقة غير مباشرة بالجانب الاقتصادي، مثل وثائق الصلح والوكالة والرهن والنفقة وقسمة الإرث. وتتوزع عينة الوثائق التي يحللها هذا المقال إلى ما يقارب (١٦) مجالاً، وبعض هذه الوثائق ليست صادرة عن المرأة أو بأمر منها، بل هنالك وثائق فيها طرفاً فقط. يبين الجدول التالي التوزيع النسبي للمجالات التي تدور حولها الوثائق، وهي كما يلي:

(١) أقامها مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية والإنسانية، جامعة نزوى، ٢٠٢٣.



التوزيع النسبي	عددتها	مجالات الوثائق
٪٣٢,٢٢	٢٩	البيع
٪٢٥,٥٦	٢٣	الإقرار والدين
٪١٣,٣٣	١٢	إحالة الحقوق
٪٥,٥٦	٥	الوكالة
٪٥,٥٦	٥	الوصايا
٪٣,٣٣	٣	تقييدات نسخ ووقف الكتب
٪٣,٣٣	٣	العتق
٪٢,٢٢	٢	ووقف للذكور دون الإناث
٪١,١١	١	الرهن
٪١,١١	١	الصلح
٪١,١١	١	الضمان
٪١,١١	١	النفقة
٪١,١١	١	إثبات النسب
٪١,١١	١	حكم بالأرث والدية
٪١,١١	١	قسمة الإرث
٪١,١١	١	الأفلاج

١. وثائق البيع والإقرار والحقوق

يتبين من بيانات الجدول السابق أن أكثر من ثلثي الوثائق تدور حول المعاملات التجارية المباشرة، كالبيع والدين والحقوق. وهذا يعني أن إرث المرأة المكتوب والمدون يهيمن عليه مجالات المعاملات الاقتصادية. وحتى

هذه الوثائق فإن طبيعة محتواها لا تعبر بدقة عن وجود نطاق واسع من الحرية في مشاركة المرأة في الممارسات الاقتصادية والتجارية، بل يشير محتواها إلى أن معظم المعاملات بالنسبة للمرأة تتم في حدود ضيقة للغاية، سواء من حيث مساحة الدائرة الاجتماعية التي تجري بينها المعاملات الاقتصادية، أو من حيث طبيعة المعاملات وأشكالها ومظاهرها، حيث إن حوالي (٢٧) وثيقة من وثائق البيع تتعلق بقيام المرأة ببيع المال الذي آل إليها بالإرث، وهذا يعني أن عمليات البيع تتم عادة داخل الأسرة أو ما بين الورثة.

أما الوثائق التي تكون المرأة هي المشتري لا تتجاوز أربع وثائق، وحتى هذا الشراء يكون مقابلاً لصدّق المرأة، ولا يعبر عن عملية تبادل تجاري حقيقي. وتكاد جميع الوثائق تتعلق بمعاملاتها التجارية بالنخيل والمياه والأراضي، أو تكون وفاء لصدّق آجل وعاجل، ولا تخرج عن هذه القاعدة إلا وثيقة واحدة، حول بيع حيوان (حمار). وهذه المجالات التجارية التي اشتركت فيها المرأة يعطي انطباعاً عن حجم المساحة المتروكة للمرأة في ممارسة التجارة. وعلى الرغم من هذا الإطار الضيق الذي تشير إليه الوثائق من حيث حدود المعاملات التجارية وأنواعها وإطارها الاجتماعي إلا أن الوثائق تبين أن معظم المعاملات تتم من المرأة مباشرة بدون وسيط، باستثناء خمس وثائق أقامت المرأة وكيلاً لها، وهذا مؤشر على منح المرأة مساحة للتصرف والحرية في إجراء المعاملات وتنفيذها.

وأخيراً وليس آخراً، فإن ارتفاع الوثائق التي تشير إلى بيع المرأة ميراثها هي من القضايا المهمة التي تتطلب دراسة مستفيضة للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تكمن وراء هذه الظاهرة إن جاز التعبير، وما علاقة هذا الأمر بقيم المجتمع القبلي المتعلقة بالأرض القبلية، خاصة أن الميراث غالباً ما يكون إما أرضاً أو نخلاً أو حصصاً من مياه الأفلاج.



٢. وثائق الوصايا

على الرغم من قلة عدد وصايا النساء من إجمالي العينة الوثائقية التي يستند إليها هذا المقال، إلا أنها قد تقدم صورة عن سمات وخصائص الوصايا، خاصة ما يتعلق منها ببنية الوصايا، والأفكار والرؤى الاجتماعية والثقافية السائدة في الإطار الزمني للوثائق^(١). ومن حيث البنية، لا توجد اختلافات كبيرة بين وصايا الرجل والمرأة، وقد تكون الوصايا متطابقة تماماً من حيث المفردات، وما يوصي به الرجل هو نفسه تماماً توصي به المرأة، ولا يوجد فرق كبير بين وصية وأخرى من حيث العناصر الأساسية، وإذا كان هناك اختلافات فهي في التفاصيل فقط. وقد يكون للحالة الاجتماعية والاقتصادية للموصي دوراً في وجود بعض الفروقات، وقد تكون الاختلافات أيضاً في دائرة العلاقات الاجتماعية للموصي. وفي أغلب الأحيان، تكون الشخصيات المذكورة في وصية المرأة من أقربائها، على عكس الرجل الذي تكون دائرة علاقاته أوسع. ومن الأمور اللافتة أيضاً أن وصية الصغيرة بنت سنجار بن قاسم البلوشية لا تتضمن وصايا لمن يقرأ القرآن على قبرها، ولا وصية لمن لم يحضر عزائها، على عكس الوثائق الأربعة الأخرى، وقد يكون هذا الاختلاف بين الوصايا النسائية راجعاً إلى اعتبارات تتعلق بالرؤية الفقهية التي تنتمي إليها صاحبة الوصية^(٢).

ومن خلال الوصايا يمكن رصد العديد من الأفكار والممارسات الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع آنذاك، ومنها على سبيل المثال حرص الموصي على أن تتضمن وصيته ما يشير إلى إطعام من يحضر العزاء، وقراءة

(١) السعدي، فهد بن علي، التاريخ السياسي والعلمي للسويق والمصنعة، (ذاكرة عُمان، مسقط،

٢٠١٥م)، ص ١٩٢، ١٨١، ١٩٧، ٢٨٥، ٢٠٨.

(٢) نفسه، ج ٣ ص ٢٠٨.

القرآن على قبره، والوقف، والعتق، وغيرها من المظاهر الثقافية والاجتماعية والدينية التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل.

٣. وثائق العتق

والعتق هنا يقصد به الخروج من الرق والعبودية، وهذه الممارسات شائعة في الفترة الزمنية التي تنتمي إليها الوثائق، وهي ممارسات تخص الرجل والمرأة، ويمكن أن يكون العاتق من أي من الجنسين، وينطبق الشيء نفسه على المعتوق. وهذا النوع من الوثائق مهم للتعرف على القيم والممارسات الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع العُماني سواء فيما يتعلق بالمرأة أو الرجل.

وبلغ عدد الوثائق المتعلقة بالعتق من إجمالي العينة المدروسة حوالي ثلاث وثائق، وهي في الأساس وثائق صادرة عن رجلين وامرأة، وتتعلق بعتق امرأة وابنتها ورجل^(١). وسبب العتق كما جاء في الوثائق، هو طلب الثواب والخوف من العقاب. وإضافة إلى العتق من العبودية، قد يهب المعتق بعض الأموال للمعتوق. وعلى الرغم من أن العتق يفترض أن يكون المعتوق حراً تماماً، إلا أن بعض الوصايا أشارت إلى ما نصه «يصير منذ ذلك اليوم حراً لا سبيل لورثتهما عليه إلا سبيل الولاء إيضاء منهما له ذلك»^(٢).

٤. تقييدات نسخ ووقف الكتب

بلغ عدد تقييدات نسخ ووقف الكتب التي تعود إلى النساء أربعة نصوص فقط من تسعين وثيقة، وهذا عدد قليل جداً، وقد يعبر عن المساحة المتواضعة التي تركها المجتمع للمرأة في مجال التعليم، ولكن هذا ليس حكماً جازماً،

(١) نفسه، ج ٢، ٢٢٣، ٢٥٢؛ ج ٣، ص ١٩٠.

(٢) نفسه، ج ٣، ص ١٩٠.



ولكن قد يكون مؤشراً على غياب تدوين إرث النساء ودورهن العلمي والمعرفي. ومع ذلك، وجود مثل هذه التقييدات يعد مؤشراً على اهتمام المرأة بالجانب العلمي والمعرفي. ونلاحظ أن التقييدات الخاصة بنسخ ووقف الكتب تتراوح زمنياً بين ١٢٧٦هـ - ١٢٨٨هـ^(١). ويتضح من خلال تقييدات الكتب المنسوخة أيضاً أن ثلاث تقييدات تتعلق بكتاب «قاموس الشريعة»، ومؤلفه جميل بن خميس السعدي، وقائمة الكتب التي نسخت للنساء يمكن من خلالها معرفة طبيعة المواضيع والقضايا التي أثارت اهتمام المرأة، ومن أهم الكتب: كتاب قاموس الشريعة، خاصة الأجزاء التالية الجزء الثالث والستون، وهو «في معاشرة الأزواج وما يجب في ذلك من النفقة والكسوة والسكن وغير ذلك». والجزء السادس والعشرون في الزكاة، والجزء السادس والخمسون في السلف، والجزء الثامن والستون في الحيض والنفاس، والجزء الخامس والسبعون وهو في الوصايا للفقراء والأقربين. وأما الكتاب الثاني فهو الجزء الرابع من بيان الشرع، وهو في أحكام البراءة والولاية والوقوف. ومن محتويات هذه الكتب يتضح أن اهتمام المرأة لم يقتصر على القضايا التي تخص النساء مباشرة، فقد توسعت لتشمل جوانب متعددة، مثل السلف، وقضايا الزكاة، والعقائد.

٥. وثائق متنوعة

بقية الوثائق تعددت مجالاتها وخصائصها، كما أنها تعبر عن طبيعة المعاملات التي قد تشارك فيها المرأة، وتشير كذلك عن طبيعة الممارسات والمظاهر الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ذلك الوثائق التي تتعلق ببعض أنواع الوقف الذي يكون قائماً على الاعتبار الاجتماعية ويخص

(١) السويق، ص ٥٨، ٨١٥، ٣٧٧، ٧٥٥.

(١) نفسه، ج ٨، ص ٧٥٥، ٣٧٧، ٨١٥، ٥٨.



الخاتمة

وأخيراً، تناول هذا المقال بإيجاز ثلاثة مباحث استعرضت العوامل الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى غياب دور المرأة من الكتابات التاريخية العُمانية، كما تطرق المقال إلى أهم ما كتب عن المرأة العُمانية، وأخيراً استعرض المقال أهم مضامين الوثائق النسائية ودلالاتها، ولكنها لا تزال بحاجة إلى أن تلتفت إليها أقلام الباحثين والدراسين، من خلال قراءة تحليلية لمضامينها ودلالاتها الاجتماعية والثقافية. وخلص هذا المقال إلى أن الدراسات والأبحاث المتعلقة بتاريخ المرأة لا تزال شحيحة ونادرة، ويجب على الباحثين الاهتمام بهذا المجال، حيث تحتوي خزائن التراث العُماني على كم هائل من الوثائق والنصوص التي يمكن أن تساهم في إبراز دور المرأة العُمانية في التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

* * *

المصادر والمراجع

- ابن رزيق، حميد بن محمد، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد موسى عبد الله، (وزارة التراث والثقافة - سابقا -، مسقط، ٢٠١١م).
- _____، الصحيفة القحطانية، تحقيق محمود بن مبارك السليمي وآخرون، (وزارة التراث والثقافة - سابقا -، مسقط، ٢٠٠٩م).
- الشقصي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين بلاغ الراغبين، تحقيق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط، بدون تاريخ).
- الحواري، محمد، جامع أبي الحواري، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، ١٩٨٥م).
- العبري، خميس بن راشد، شفاء القلوب من داء الكروب، (مكب المستشار الخاص للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، ٢٠١٣م).
- الصائغي، جمعة بن علي، جامع الجواهر، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط، ١٩٨٦م).
- الصبحي، سعيد بن بشير، الجامع الكبير، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط، ١٩٨٦م).
- السيابي، سالم بن حمود، عُمان عبر التاريخ، (وزارة التراث القومي والثقافة - سابقا -، مسقط، ٢٠٠١م).
- الحجري، علي بن ناصر، رسائل الشيخ الحبّاسي، تحقيق إبراهيم بن سعيد وأحمد الحجري، (النادي الثقافي، مسقط، ٢٠٢٢م).

- البطاشي، سيف بن حمود، الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام أحمد بن سعيد، (بدون دار نشر، ط ٢، ٢٠١٤م).
- الشيباني، سلطان بن مبارك، معجم النساء العُمانيات دليل تاريخي إلى تراجم أشهر النساء، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ٢٠٠٤م).
- السيفي، محمد بن عبد الله، نساء نزوانيات، (بدون دار نشر، ط ٢، ٢٠١٧م).
- السعدي، فهد بن علي، التاريخ السياسي والعلمي للسويق والمصنعة، (ذاكرة عُمان، مسقط، ٢٠١٥م).

* * *